

كلمة لرئيس الحكومة اللبنانية، سليم الحص،
أمام الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، 1999/9/23. * [مقتطفات]

[.....]

السيد الرئيس، إن لبنان ملتزم بطبيعة الحال مسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وهو على استعداد، ضمن تمسكه بتلازم المسارين اللبناني والسوري، لاستئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها عام 1996، وفقاً للأسس والمبادئ التي تم التوافق عليها في مؤتمر مدريد عام 1991، بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى سلام عادل وشامل ودائم استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، علماً أن لبنان يكرر تمسكه بقرار مجلس الأمن رقم 425، الذي هو قرار لا يدعو الأطراف إلى أي تفاوض، بل يدعو إسرائيل بوضوح إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية كافة فوراً ودون قيد أو شرط.

[.....]

إن الموجبات الطبيعية للسلم بعيدة كل البعد عن لاءات السيد براك، وهي موجبات يفرضها العدل وتقر بها الشرعية الدولية وخصوصاً: انسحاب إسرائيل من لبنان دون قيد أو شرط وفقاً للقرار 425، استرجاع سورية للجولان كاملاً لغاية حدود الرابع من حزيران [يونيو] 1967 كما سبق أن بحث فيه وأقر، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير مصيره وإنشاء دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وحق العودة إلى الأراضي التي اقتلع منها في فلسطين.

كما يهم لبنان في هذه المناسبة، أن يلفت المجتمع الدولي إلى أنه يستحيل للتسوية السلمية أن تكتمل، وللسلام المنشود أن يدوم ويستتب، دون تمكين اللاجئيين الفلسطينيين ولا سيما أولئك الذين استضافهم لبنان على أرضه بمئات الآلاف، من العودة إلى أرضهم وديارهم.

لا يسع لبنان من على هذا المنبر الدولي، إلا أن يؤكد إجماع شعبه على الرفض المطلق لتوطين اللاجئيين الفلسطينيين على أراضيهم. هذا الإجماع الذي تكرر في الدستور اللبناني الذي هو ركيزة الوفاق الوطني، وأن يلفت إلى أخطار التعامل مع هذه القضية من منظور اقتصادي واجتماعي بحت والتغاضي عن بعدها السياسي الذي هو في جوهر الظلم الناتج من تشريد الفلسطينيين من ديارهم، والإجماع اللبناني على هذا الموقف، إنما يلتقي مع إجماع الفلسطينيين في لبنان. لذلك يكرر لبنان الدعوة إلى المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته الكاملة لإيجاد تسوية منصفة وعادلة تعالج مسألة الوضع النهائي للاجئيين الفلسطينيين وفقاً للمبادئ الدولية المعترف بها في مثل هذه الحالات، وآخرها في كوسوفو.

إن التوطين المرفوض من الفلسطينيين واللبنانيين على السواء، سيشكل في حال إقراره على الصعيد العملي، تهديداً لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها.

[.....]

* "النهار" (بيروت)، 1999/9/24.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx